

Distr.: General  
27 December 2022  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## حلقة نقاش بشأن الآثار الضارة لتغير المناخ على تمتع الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة تمتعاً كاملاً وفعالاً بحقوق الإنسان

### تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 24/47، ملخصاً لحلقة النقاش المتعلقة بالآثار الضارة لتغير المناخ على تمتع الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة تمتعاً كاملاً وفعالاً بحقوق الإنسان، التي عقدت في 28 حزيران/يونيه 2022.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة

- 1- عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 24/47، حلقة نقاش بشأن الآثار الضارة لتغير المناخ على تمتع الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة تمتعاً كاملاً وفعالاً بحقوق الإنسان<sup>(1)</sup>، في 28 حزيران/يونيه 2022، خلال الدورة الخمسين للمجلس.
- 2- وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان. وافتتحت الحلقة ببيان صادر عن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تلاه عرض بالفيديو لشهادات حول الآثار الضارة لتغير المناخ على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة.
- 3- وأتاحت حلقة النقاش فرصة للدول والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة لمناقشة الآثار الضارة لتغير المناخ على تمتع الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة تمتعاً كاملاً وفعالاً بحقوق الإنسان، فضلاً عن تناول أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال تعزيز وحماية حقوق هؤلاء الأشخاص. وأتيحت للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة في حلقة النقاش من خلال توفير الترجمة الفورية بلغة الإشارة الدولية وتقنية العرض النصي الفوري.
- 4- وكان من بين المشاركين في حلقة النقاش المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، إيان فراي، ورئيسة الفريق الاستشاري للشباب المعني بتغير المناخ ورئيسة منظمة شباب السودان المعنية بتغير المناخ، نسرين الصائم، وأمينة اتحاد المناطق المحمية العائدة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، سارة أوليفيروس لوبيز، والرئيس والمدير التنفيذي لمركز القانون البيئي الدولي، كارول موفيت.

## ثانياً - ملاحظات افتتاحية

- 5- لدى افتتاح المناقشة، ذكرت المفوضة السامية أن المناخ الآمن والمستقر يشكل جزءاً لا يتجزأ من الحق في بيئة صحية وأن مجلس حقوق الإنسان قد اعترف، في قراره 13/48، بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وأشارت إلى أن الأمين العام دعا جميع الدول، في الاجتماع الدولي المعنون "ستوكهولم بعد 50 عاماً: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا"، الذي عقد في حزيران/يونيه 2022، إلى تبني الحق في بيئة صحية واتخاذ إجراءات فورية وطموحة لمعالجة أزمة المناخ.
- 6- ويؤثر تغير المناخ على حقوق الإنسان للجميع في كل مكان. وقدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن ما لا يقل عن 3,3 بليون شخص معرضون بشدة لآثاره. وقد وصف الأمين العام هذه الحقيقة بأنها أزمة عدالة بيئية واجتماعية، حيث يكون الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة أكثر عرضة للمعاناة من هذه الآثار السلبية. وذكرت المفوضة السامية أن الأشخاص المهمشين أو الضعفاء أكثر عرضة للأثر السلبي لتغير المناخ، بسبب البنى الاجتماعية والاقتصادية المقترنة بأشكال متعددة من التمييز. ويشمل ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والريفية والفلاحين والمهاجرين والأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
- 7- ولاحظت أن تغير المناخ يقوض الأمن الغذائي وسبل العيش التقليدية والممارسات الثقافية للعديد من الشعوب الأصلية وحقها في تقرير المصير. وهذا الخطر أكبر بالنسبة لأولئك الذين لديهم حقوق ملكية غير آمنة في الأراضي والموارد. وفي المجتمعات الريفية، يمكن أن يحد تغير المناخ من الوصول إلى

(1) شريط فيديو حلقة النقاش متاح في: <https://media.un.org/en/asset/k1m/k1m5u7uvlv>.

الغذاء، مع ما لذلك من تأثير مدمر على المجتمعات المحلية والفلاحين. ولتغير المناخ أثر كبير للغاية على النساء والأطفال في المناطق الريفية، لكونهم الأكثر عرضة للفقر أو سوء التغذية. وأشارت المفوضة السامية إلى توقعات مفادها أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر وشدة وحدة الجفاف، الذي أضر، في الفترة من 2009 إلى 2019، بأكثر من 100 مليون شخص، مما أثر بشدة على حقهم في الحياة وسبل العيش والأمن الغذائي. وتتأثر المرأة بالجفاف وتدهور الأراضي وإزالة الغابات أكثر من الرجل بمرتين، ويتفاقم هذا الأثر في حالة عدم تكافؤ الفرص ومحدودية فرص المرأة في الوصول إلى الأراضي أو امتلاكها.

8- وأشارت أيضاً إلى أن اشتداد الفيضانات والأعاصير المدارية والأعاصير الحلزونية والزوابع الهوجاء تضرب المنازل والمجتمعات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بينما يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى غرق المناطق الساحلية وتلوث المياه الجوفية التي يحتاجها الناس للبقاء على قيد الحياة، مما يهدد وجود بعض الدول. وتمثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية معاً نحو 2 في المائة من الانبعاثات العالمية، في حين أن أعضاء مجموعة الـ 20 مسؤولون عن 80 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم. وأشارت إلى تقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان وتغير المناخ، الذي دعا فيه إلى تخفيضات عاجلة في الانبعاثات وتعزيز تدابير التكيف للحد من أثر تغير المناخ على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة وبناء القدرة على الصمود. ولا يمكن أن يكون العمل المناخي فعالاً تماماً إلا عند مراعاة منظور الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة. وتمثل المجتمعات الريفية والشعوب الأصلية جهات فاعلة رئيسية في الحفاظ على النظم الإيكولوجية التي تدعم امتصاص الكربون وإدارته وتخزينه، مما يساعد على التخفيف آثار تغير المناخ.

9- ولاحظت المساهمة الحاسمة للدفاعيين عن حقوق الإنسان البيئية في تلك الجهود والحاجة إلى توفير حماية أفضل لهم. وقالت إن الأمين العام أقر بمساهمة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة في العمل المناخي. فعلى سبيل المثال، جمعت شبكة 'سيد' المناخية لشباب السكان الأصليين شباب السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس للعمل على حماية أراضيهم وثقافتهم ومجتمعاتهم من تبعات استخراج الوقود الأحفوري والاحترار العالمي. وأتاح بحث تشاركي نسوي أجراه منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية برنامجاً بهدف مساعدة نساء الشعوب الأصلية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين على توثيق تجاربهم واستجاباتهم واحتياجاتهم المتعلقة بتغير المناخ، من أجل دعم أكثر الفئات تأثراً بتغير المناخ في سياق بلورة السياسات المناخية. ويضع شعب وامبيس في منطقة الأمازون في بيرو خطته الخاصة للتكيف مع المناخ للحد من الأضرار المناخية ومن تدهور الغابات بحلول عام 2030.

10- وختاماً، أشارت المفوضة السامية إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 24/47، الذي دعا فيه المجلس الدول إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، ولا سيما في مجال التمويل، لمساعدة البلدان النامية المعرضة بصفة خاصة لتغير المناخ. وبالنسبة للبلدان الأكثر عرضة للتأثر، يمثل التمويل المناخي بتدابير كافية أمراً أساسياً لبناء القدرة على الصمود والقدرة على التكيف. وينطوي النهج القائم على حقوق الإنسان في التمويل المناخي على ضمان أن يكون هذا التمويل متاحاً لمن هم في أمس الحاجة إليه، وتخصيص 50 في المائة من إجمالي التمويل المناخي للتكيف وإتاحته في شكل منح وليس في شكل قروض.

11- وفي عرض فيديو لشهادات حول التأثير السلبي لتغير المناخ على حقوق الإنسان، سلطت سبعة نشطاء مناخيين من جميع أنحاء العالم، شاركوا في حملة بالفيديو نظمتها مجموعة الدفاع عن الحقوق المناخية، الضوء على كيفية تأثرهم هم ومجتمعاتهم بتغير المناخ. وقالت مارينيل أوبالدو، وهي من مجتمع ساحلي في شرق السمار في الفلبين، إنها رأت أن مجتمعها معرض لخطر الانجراف بسبب الأعاصير المدارية وارتفاع مستوى سطح البحر وحرمان السكان من حقوقهم الإنسانية الأساسية. ودعت السيدة

أوبالدو، التي فقدت أصدقاء وأقارب، وفقدت منزلها وممتلكاتها، بلدان العالم الأول إلى زيادة التمويل لتغطية الخسائر والأضرار. وشهدت إيفون يانيز من إكوادور كيف تنوب الأنهار الجليدية في جبال الأنديز، مما يعرض إمدادات مياه الشرب لمزيد من الخطر في المستقبل. ودعت إلى اعتراف بلدان الشمال الصناعية بالدين البيئي تجاه بلدان الجنوب.

12- وأشار رولاند نغام من جنوب أفريقيا إلى أن تغير المناخ أدى إلى الجفاف وفقدان الحيوانات في المنطقة، مشيراً إلى أن بعض المزارعين توقفوا عن الزراعة لأن الأرض جافة للغاية. ودعا أيضاً قادة العالم إلى احترام التزاماتهم المناخية. وأكدت ماري جوانيتا ميلتيري من فانواتو أن مجتمعات جنوب المحيط الهادئ تعيش حالة طوارئ مناخية تتجاهلها البلدان الأخرى في أغلب الأحيان. وأضافت أن مجتمعات المحيط الهادئ ملتزمة بالحفاظ على استقرار مناخي في المنطقة وأن هذه المجتمعات استخدمت معارفها التقليدية وعاداتها في التصدي للكوارث المناخية العالمية. ودعت إلى إنهاء جميع أشكال دعم الوقود الأحفوري.

13- وأشارت نورما برونيتو من إيطاليا إلى أن بلدها يقع على حدود منطقة اضطراب مناخي ويشهد بروز ظواهر جوية بالغة الشدة في أنحاء مختلفة من إقليمه. وطالبت صانعي السياسات في إيطاليا وجميع أنحاء العالم بوضع خطط للتخفيف والتكيف، بما يتماشى مع توصيات المجتمع العلمي، الذي أقر بأن العدل المناخي يمثل أيضاً شكلاً من أشكال العدالة الاجتماعية. وأعربت ميريل حبشي من لبنان عن قلقها إزاء ارتفاع درجات الحرارة التي تؤثر سلباً على القطاع الزراعي، الذي يمثل أحد أكبر الموارد الاقتصادية للناس في بلدها. وأشارت إلى أن حريق غابات في شمال لبنان في آب/أغسطس 2020 أجبر العديد من الناس على مغادرة منازلهم. وشددت مارغريت تايلور من نيوزيلندا على خطر غرق منازل في مجتمعها المحلي، بما في ذلك منزلها، وحتى غرق جزر بأكملها، بسبب تغير المناخ. ودعت قادة العالم إلى أن يحذوا حذو القادة في منطقة المحيط الهادئ والناشطين الشباب، الذين تحلوا بالشجاعة والعزم والمرونة، فكانوا طموحين في الأهداف التي حددها وكرمها في التمويل المناخي الذي قدموه وفي قرار التخلص التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري. وذكرت أن تقليص الاحترار العالمي بـ 1,5 درجة سيمنح منطقة المحيط الهادئ الأمل وحثت قادة العالم على تحقيق هذا الهدف.

## ثالثاً - حلقة النقاش

14- افتتح رئيس مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش ودعا المشاركين فيها إلى الإدلاء ببياناتهم.

### ألف - مساهمات أعضاء فريق النقاش

15- أشار المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ إلى أنه في عام 2018، نزح حوالي 19,2 مليون شخص نتيجة للكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية، ومعظمها مرتبط بالطقس والمناخ. ومن المحتمل أن يكون الرقم أعلى بكثير عندما يؤخذ الأشخاص الذين ينتقلون بسبب الظواهر الطبيعية الحداث في الاعتبار. وفي عام 2019، سُجلت 24,9 مليون حالة نزوح في 140 بلداً وإقليماً، ونزح 30 مليون شخص بسبب الظواهر الجوية القصوى التي تعاقمت بسبب تغير المناخ، في عام 2020.

16- وأشار إلى أن عدد حالات تشرد البشر الناجم عن تغير المناخ آخذة في الازدياد، وأن عدد الأشخاص الذين نزحوا بسبب تغير المناخ يفوق عدد النازحين بسبب النزاعات المسلحة، رغم الارتباط بين تغير المناخ والنزاعات المسلحة في كثير من الأحيان. وأشار إلى أن عدد النداءات الإنسانية التي أطلقتها

الأمم المتحدة بشأن الكوارث الجوية الشديدة زاد بأكثر من 800 في المائة بين عامي 2000 و2021. ومنذ عام 2017، لبت الجهات المانحة 54 في المائة من تلك النداءات في المتوسط، مما ترك عجزاً يقدر بما يتراوح بين 28 بليون دولار و33 بليون دولار. وتمثل تدفقات النازحين المتزايدة بسبب تغير المناخ مأساة في مجال حقوق الإنسان لا يمكن تحملها.

17- وقال إن العديد من الناس يواجهون أشكالاً متعددة من التمييز، بما في ذلك العنصرية والتحيز الجنساني والطبقية، وإن هذه العوامل قد تتضافر أو تتداخل لتخلق صعوبات بالغة تعرض بعض الناس لخطر غير متناسب من الآثار الضارة لتغير المناخ. وأشار إلى اجتماعه مع نشطاء يدافعون عن المساواة بين الجنسين وعن العدل المناخي في الجماعة المعنية بالمرأة والشؤون الجنسانية. وأشار إلى شابة من أوغندا تعمل على مستوى المجتمع المحلي لتوفير الطاقة النظيفة والغذاء الصحي للنساء. وأضاف أن النساء في الكاميرون يعملن على حل الخلافات بين المجتمعات الناطقة بالفرنسية والانكليزية والتغلب على الموروثات العميقة الجذور التي أعاققت العمل على معالجة آثار تغير المناخ. وأحاط علماً بمحدودية الموارد المتاحة والتحديات التي تواجهها المرأة في المناطق الريفية النائية في الحصول على التمويل، وحث على إعادة توجيه خطط التكيف الوطنية لضمان الاعتراف باحتياجات الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة مع التركيز على الحلول المحلية.

18- وسلط الضوء على الحاجة إلى الاستماع إلى الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة. فعلى سبيل المثال، لاحظ المجلس الاستشاري الأنغليكاني أنه في حين يتزايد الاعتراف بأصوات السكان الأصليين في المناقشات المتعلقة بالمناخ، فإن قدرتهم على المشاركة بصورة مجدية في صنع القرار والتأثير فيه لا تزال محدودة. وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة للأطفال والشباب. وشدد على ضرورة إيجاد فرص للأطفال والشباب في المجتمعات الهشة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، من خلال منصات تبادل المعلومات على سبيل المثال.

19- وشدد على ضرورة أن تتخذ البلدان الأكثر إطلافاً لغازات الدفيئة إجراءات أكثر بكثير للحد من انبعاثاتها، مشيراً إلى مقاومة العديد منها لإنشاء مرفق مالي جديد للتعويض عن الخسائر والأضرار، في الدورة السادسة والخمسين للهيئة الفرعية للتنفيذ التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسلط الضوء على أن دعم الناس للتعافي من آثار تغير المناخ يؤدي إلى تقادي التوترات ويقلل من احتمال نشوب نزاعات مسلحة، وشجع على دعم مرفق تمويل جديد للتعويض عن الخسائر والأضرار.

20- واختتم كلمته بتسليط الضوء على دور قطاع الأعمال، مشيراً إلى أن الأمين العام تحدث عن دور شركات الوقود الأحفوري والبنوك التي مولتها، داعياً شركات الأعمال إلى التغيير. وشدد على أن الأعمال التجارية بحاجة إلى وضع نموذج مؤسسي أكثر احتراماً لحقوق الناس، مشيراً إلى أن مساءلة قطاع الأعمال هي أحد المواضيع التي سيتناولها في إطار اضطلاع بولايته. وقال إن عدم اتخاذ إجراءات عاجلة وعدم تحمل المسؤولية عن انبعاثات غازات الدفيئة سيضر بالمزيد من الناس، وسيطلب الأمر عندئذ مزيداً من الجهود لمساءلة الشركات.

21- وأشارت السيدة الصائم إلى أن الهواء الذي نتنفسه وطعامنا ومياهنا وصحتنا تعتمد على وجود بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وأشارت إلى قرار مجلس حقوق الإنسان المعتمد في تشرين الأول/أكتوبر 2021، الذي أقر فيه المجلس بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان، وكذلك إلى القرار المنشئ لولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ. وقالت إن تلك القرارات أكدت كذلك الصلات بين تغير المناخ وحقوق الإنسان.

22- وأعربت عن خيبة أملها إزاء فشل الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في إدراج إشارات صريحة لحقوق الإنسان في الوثائق الختامية للمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في الاتفاقية، ولا حتى في إطار العمل من أجل التمكين المناخي أو المساواة بين الجنسين، ولا في عملية التقييم العالمية، التي جرت بعد اعتماد قرارات مجلس حقوق الإنسان هذه. وسلطت الضوء على التناقض بين الخطوات التدريجية التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان مقارنة بما تمخض عنه مؤتمر الأطراف والهيئات الأخرى وعلى الحاجة إلى التكامل بين المحصلات التي توصلت إليها مختلف وكالات الأمم المتحدة.

23- وأعربت عن قلقها إزاء النتائج التي توصلت إليها منظمة الشاهد العالمي غير الحكومية، والتي تقيد بأن أكثر من أربعة أشخاص يموتون كل أسبوع في المتوسط بسبب دفاعهم عن البيئة، مشيرة إلى أن ذلك يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. ومن شأن تغير المناخ أن يعيق التمتع بالحق في الحياة، والحق في حياة كريمة وسلمية وصحية، ما لم تتخذ التدابير الصحيحة على الفور. ويؤثر تغير المناخ على جميع حقوق الإنسان، بينما تتفاوت آثاره من منطقة إلى أخرى بحسب حالات الضعف السائدة بين السكان. وأشارت إلى استحالة الحديث عن العمل المناخي دون الحديث عن حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع، اللتين تمثلان جزءاً من العوامل التي تساعد في إبراز ضعف واحتياجات المجتمعات المتضررة من تغير المناخ.

24- وأشارت إلى أنه لا يمكن تحقيق الحوكمة المناخية المستدامة من دون حوكمة رشيدة. ومن شأن الجمع بين المؤسسات القوية والإرادة السياسية والاستراتيجيات وإشراك أصحاب المصلحة أن يؤثر إيجاباً على مجالي تغير المناخ وحقوق الإنسان. واختتمت كلمتها بحث مجلس حقوق الإنسان على تسريع العمل المتعلق بالجيل الثالث من الحقوق والحقوق البيئية وتغير المناخ قبل أن تتفاجم مشكلة تغير المناخ بشكل لا يمكن إصلاحه.

25- وأشارت السيدة أوليفيروس لوبيز إلى الأدلة المتزايدة التي تؤكد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في حفظ التنوع البيولوجي والاستجابات الفورية والفعالة لمواجهة تغير المناخ التي يمكن للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية النهوض بها. وأكدت أن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أقر بأن أفضل المناطق المحفوظة، بما في ذلك تلك التي تتداخل مع المناطق المحمية رسمياً، تقع في أقاليم الحياة والأقاليم والمناطق التي تحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمعروفة أيضاً في بعض السياقات باسم "المناطق المحمية العائدة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية". فهي متنوعة مثل الشعوب والمجتمعات التي تشكلها وتدعمها من خلال ثقافتها ونظم حوكمتها وممارساتها الفريدة. وسلطت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الضوء على استنتاجات مماثلة. وقد كان الاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية وابتكاراتها وممارساتها ومؤسستها وقيمها، بالإضافة إلى تنفيذ تدابير ترمي إلى تحسين نوعية حياتها، أمراً مهماً لحفظ التنوع البيولوجي.

26- وشددت على أهمية إيلاء اهتمام أكبر لنوع وجودة الحوكمة المحلية للأقاليم والتنوع البيولوجي، وتعزيز قدرات وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وهذا للأسف بعيد كل البعد عن الواقع في أقاليم الحياة، وفقاً لما أكده أعضاء المناطق المحمية العائدة لاتحاد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في مختلف المحافل. وأشارت في هذا الصدد إلى مداخلات ممثلي الاتحاد في منتديات مثل المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في عام 2017 وشددت على أهمية فضاءات صنع القرار هذه للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من حيث المشاركة الجماعية في صنع القرار المتعلق بأراضيها.

27- وأشارت إلى أن التهديدات التي تتعرض لها أقاليم الحياة تُقدّم، على الصعيد الوطني، في صورة مشاريع إنمائية، بما في ذلك في حالة قطار المايا، وممر ترانزيتيان، و"المحميات المحصنة" في

المكسيك، مما عرض تلك الأقاليم والقيمين عليها إلى أعمال عنف. وسلطت الضوء على حجم الموارد المقدمة، خلال المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لدعم جهود الشعوب الأصلية في مكافحة تغير المناخ. وفي النشاط الرفيع المستوى بشأن موضوع "الإجراءات التحولية من أجل الطبيعة والناس"، الذي عقد على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، أعلن عدد من المنظمات الخيرية عن استثمار 5 بلايين دولار لدعم هدف حماية 30 في المائة من الكوكب بحلول عام 2030. غير أنها تساءلت عما إذا كانت هذه الموارد ستصل إلى المجتمعات المحلية أو إلى المنظمات غير الحكومية الكبيرة فقط. واختتمت كلمتها بالدعوة إلى الاعتراف بأقاليم حياة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية كاستراتيجية فعالة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

28- وشدد السيد موفيت على أنه مع تسارع أزمة المناخ، لوحظت آثارها على عدد كبير من الحقوق. فقد أصابت بشكل غير متناسب سكان بلدان الجنوب، ولا سيما أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، كما يتضح من تقرير التحقيق التاريخي الذي أجرته لجنة حقوق الإنسان في الفلبين عن أثر تغير المناخ على حقوق الإنسان في البلد، ومسؤوليات "الشركات صاحبة بصمة الكربون الكبيرة"، وهي أكبر شركات إنتاج النفط الخام في العالم، والغاز الطبيعي والفحم والأسمتنت. فقد وجدت اللجنة أن شعب الفلبين قد تأثر بشكل غير متناسب بأزمة المناخ وأن العبء يقع بشكل كبير على النساء والفتيات والأطفال ومجتمعات السكان الأصليين وأولئك الذين يعانون الفقر وعلى المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وتتطلب حماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من الاحترار إلى أقصى حد ممكن.

29- وقد أقرت اللجنة بمسؤولية "الشركات صاحبة بصمة الكربون الكبيرة" وحكومة الفلبين عن بذل جهود في هذا الصدد، فضلاً عن واجب جميع الحكومات في التعاون لحماية الناس من الأضرار المتصلة بالمناخ. ويتطلب ذلك تعميم حقوق الإنسان في العمل المناخي، بما في ذلك في القرارات المتعلقة بالتمويل المناخي والتكيف مع تغير المناخ، سواء داخل الدول أو فيما بينها. وبالنظر إلى أن أعضاء مجموعة الـ 20 مسؤولون عن 80 في المائة من الانبعاثات العالمية، في حين أن الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً لا تمثل مجتمعة سوى حوالي 2 في المائة من الانبعاثات، فإن هذه الإجراءات بالغة الأهمية. ولم يجر تقاسم المسؤولية عن أزمة المناخ بالتساوي، ويجب أن تقع مسؤولية العمل المناخي أساساً على عاتق البلدان المسؤولة عن خلق الأزمة.

30- وشدد على أن الدول الأطراف في اتفاقات الأمم المتحدة بشأن المناخ تقع على عاتقها التزامات بحشد التمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من خلال التعاون الدولي. وهذا الالتزام يعكس واجب الدول، بموجب المادة (1)2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في العمل معاً وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة من أجل الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان. ويتطلب الأمر زيادة كبيرة وعاجلة في التمويل المناخي والإقرار بأن الأموال يجب أن تتدفق بنفس القدر من الاستعجال للتعويض عن الخسائر والأضرار والتكيف من جهة ولإجراءات التخفيف من جهة أخرى.

31- واختتم كلمته بالتشديد على أن التمويل المناخي يجب ألا يزيد من تفاقم التفاوتات الهيكلية القائمة أو يزيد من أعباء ديون البلدان المستفيدة. فبدون تعزيز كبير للتمويل المناخي، وتوزيعه على نحو أكثر إنصافاً، وتيسير إتاحتها للبلدان والأشخاص الأكثر تأثراً بتغير المناخ، سيظل هذا التمويل أبعد ما يكون عن تلبية التزامات البلدان المتقدمة في سياقي تغير المناخ وحقوق الإنسان. وسيكون إحراز تقدم حاسم بشأن هذه المسائل في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أمراً أساسياً للتقدم نحو الوفاء بتلك الالتزامات وحماية حقوق المجتمعات المحلية الأكثر تعرضاً لخطر تغير المناخ.

## باء - المناقشة التحوارية

32- أثناء المناقشة التحوارية، أدلى بمداخلات ممثلو كل من ألمانيا (نيابة عن تعهد جنيف بشأن حقوق الإنسان في العمل المناخي)، وأنغولا، وأيسلندا، وبربادوس، وبنغلاديش (نيابة عن الفريق الأساسي المعني بحقوق الإنسان وتغير المناخ الممثل أيضاً للفلبين وفيت نام)، وجزر مارشال (نيابة عن الفريق الأساسي لإنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ)، وجيبوتي (نيابة عن الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية)، والعراق، وغامبيا، والفلبين، وفرنزولا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفيت نام، وكوستاريكا (أيضاً بالنيابة عن الأردن، وأرمينيا، وأستراليا، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، والبوسنة والهرسك، وتوغو، وتونس، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجيبوتي، وسري لانكا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسودان، وسويسرا، وسيراليون، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغامبيا، والفلبين، وفيجي، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، وموناكو، وناميبيا، ونيجيريا، وهندوراس، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن)، ومالطة، ومالي، ومصر (نيابة عن الأردن، وأرمينيا، وأستراليا، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، والبوسنة والهرسك، وتوغو، وتونس، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر القمر، وجزر مارشال، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجيبوتي، وسري لانكا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسودان، وسويسرا، وسيراليون، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغامبيا، والفلبين، وفيجي، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومالطة، وماليزيا، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، وموناكو، وناميبيا، ونيجيريا، وهندوراس، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن)، والمغرب، وملديف، وموريشيوس (بما في ذلك بيان بالنيابة عن المجموعة غير الرسمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في جنيف)، وناميبيا، ومنظمة مالطة الدولية، ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة لسانت جون في القدس ورودس ومالطة.

33- وتكلم أيضاً ممثلو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية التالية: منظمة كونيكاتاش لحقوق الإنسان، ومنظمة الفرنسييسكان الدولية (أيضاً باسم منظمة عدالة الأرض)، والمجلس التشريعي للشعوب الأصلية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد النسائي الدولي للسلام العالمي (باسم لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة في جنيف)، ولجنة الحقوقيين الدولية، ومنظمة المحامين الدولية.

34- ولم تدل الدول الأعضاء التالية ببيانات بسبب ضيق الوقت: الاتحاد الروسي، وإكوادور، وألمانيا، وباكستان، والبرازيل، وبنن، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وساموا، والسنغال، وسيراليون، والصين، وكوبا، ولكسمبرغ، وماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

35- وللسبب نفسه، لم تدل ببيانات كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الاستشاري الأنغليكاني، والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، ومؤسسة القرن القادم، وشبكة الوحدة من أجل التنمية الموريتانية.

36- وأشار المتحدثون إلى أن الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، وكثير منهم تأثروا بشكل غير متناسب بتغير المناخ، يشملون الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والريفية والفلاحين والمهاجرين والأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. وقُدمت خلال المناقشة شهادات وأفكار مقنعة من ممثلي الدول وأصحاب المصلحة الآخرين حول عواقب عدم كفاية العمل المناخي. ووجه المتكلمون الانتباه إلى الكيفية التي أدت بها الكوارث المناخية وغيرها من الآثار الضارة لتغير المناخ إلى تعميق التفاوتات الاجتماعية القائمة. وسلطوا الضوء على الحاجة إلى الاعتراف بالتقاطع بين الظلم العنصري والبيئي والمناخي، مشددين على أن عوامل الخطر المتقاطعة تشكل مصدر قلق خاص. ويمثل تطبيق منظور متعدد الجوانب أمراً أساسياً لمعالجة أثر تغير المناخ الذي عانى منه ملايين الأشخاص.

37- وخلال المناقشة، أكد المشاركون أن النساء، بوصفهن أغلبية فقراء العالم، قد يتعرضن أكثر الرجال لآثار تغير المناخ وقد يعتمدن أكثر من الرجل على الموارد الطبيعية المهددة. وتؤدي المرأة دوراً مركزياً في إدارة الموارد الطبيعية، وإنتاج الأغذية، والتغذية، وتقديم الرعاية، ورفاه الأسر والمجتمعات المحلية. ونتيجة للتدهور البيئي والكوارث المتصلة بالطقس، عانت النساء والفتيات من الابتعاد عن شبكات الدعم، والتشرد، وزيادة خطر العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني. وعانت أيضاً من قلة فرص الحصول على العمل والتعليم وخدمات الرعاية الصحية الأساسية والدعم النفسي الاجتماعي، نتيجة لفقدان المنازل وسبل كسب العيش، وندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائي، وتدمير المدارس والمرافق الصحية وشبكات النقل، وتشريد الأسر والمجتمعات المحلية. وشدد المتكلمون على أن تغير المناخ يمثل أزمة بيئية وأزمة عدالة اجتماعية في آن واحد وأن له آثاراً مباشرة على المساواة بين الجنسين والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ويمكن تحقيق العدل المناخي من خلال العمل المناخي الموسع والمراعي للمنظور الجنساني والذي يعالج أيضاً أوجه عدم المساواة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية ومن خلال دمج الحقوق في التمويل المناخي وسياسات المناخ والمبادرات الخاصة به.

38- وأشار عدة متكلمين إلى أن أزمة المياه العالمية المتمثلة في تلوث المياه وندرة المياه والكوارث المتصلة بالمياه، مقترنة بارتفاع منسوب مياه البحر، وتغير أنماط هطول الأمطار، وفقدان القدرة على التكيف، وخدمات النظم الإيكولوجية، خلفت آثاراً خطيرة على المجتمعات المحلية وحقوقها في تقرير المصير والصحة والحياة. والحق في الغذاء معرض أيضاً للخطر نتيجة للجفاف والفيضانات والتصحر. وشدد المتكلمون على الكيفية التي يزيد بها تغير المناخ من عوامل الخطر وكيفية تأثيره المباشر على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، مما يقاوم الفقر بين الناس.

39- وشدد المتكلمون على أن العمل المناخي لا يمكن أن يكون فعالاً تماماً إلا عندما يدمج وجهات نظر الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة ويلبي احتياجاتهم. وأسهمت الآليات وعمليات التشاور التي تشرك الجميع في تعزيز النهج القائم على التشاور مع المستفيدين وحماية حقوق الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة. وكثيراً ما يُحرم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة من المعلومات ومن المشاركة الفعالة في وضع وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف مع المناخ. ودعا المشاركون الدول إلى ضمان حقوق جميع الناس، ولا سيما أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشة، في الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.

40- وخلال المناقشة، أشير إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني باستمرار من آثار تغير المناخ وأن مواردها المالية وقدراتها على دعم حقوق الإنسان وعلى معالجة الآثار المادية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية السلبية لتغير المناخ. والتشرد الناجم عن تغير المناخ واقع مؤلم للغاية بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشدد العديد من المتكلمين على حق البلدان

النامية في الحصول على المساعدة في مجالي التخفيف والتكيف، وحققها في التعويض عن الخسائر والأضرار، على النحو الذي بيّنه اتفاق باريس. وسلط الضوء أيضاً على أهمية الوفاء بالتعهدات وتعزيز التعاون الدولي في التمويل المناخي وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. ودعا المتكلمون إلى إدماج البعد الإنمائي في جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ من أجل تعزيز قدرة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة على الصمود في الأجلين المتوسط والطويل، فضلاً عن منع النزاعات التي يمكن أن تتجم عن التنافس على الأراضي والمياه والموارد الشحيحة.

41- وسلط المناقشون الضوء على أهمية تنفيذ نهج محوره الإنسان وقائم على حقوق الإنسان لمعالجة الأثر السلبي لتغير المناخ. ومن شأن إدماج حقوق الإنسان في العمل المناخي العالمي، بما في ذلك التمويل المناخي، أن يزيد من فعاليته وكفاءته واستدامته ويسهم في الاعتراف بالأشخاص الذين يعانون أوضاعاً هشة وفي تمكينهم بوصفهم عوامل للتغيير.

42- وجرى تبادل سلسلة من الممارسات الجيدة للعمل المناخي القائم على حقوق الإنسان. وتهدف استراتيجية إدارة مخاطر الكوارث التي تتبعها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى بناء القدرة على مواجهة الجفاف وغيره من الكوارث من أجل الحد من أثرها على سبل عيش الناس وأصولهم. وسلط الضوء على الصفة الخضراء للاتحاد الأوروبي، في ضوء دور الاتحاد الأوروبي بوصفه المصدر الأساسي في العالم للتمويل المناخي العام الموجه إلى الاقتصادات النامية. وشملت مساهمة المغرب المحددة وطنياً التزامات وطنية بالتخفيف والتكيف والنهج التعاونية والشفافية في سياق تغير المناخ. ودعمت ناميبيا قدرة النساء والأطفال الذين يعانون أوضاعاً هشة على التكيف مع تغير المناخ من خلال اشتراط أن تكون جميع الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ في إطار الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ وخطة العمل الخاصة بها، 2013-2020، مراعية للفوارق بين الجنسين.

43- وتسعى ملديف إلى أن تكون مثالاً يحتذى به في الحد من أوجه الضعف البيئي ومعالجتها كأول بلد يتخلص تدريجياً من مركبات الهيدروكلورو فلورو كربون. ومن خلال تنفيذ مشروع كافو، وهو مشروع واسع النطاق يستند إلى سياسات متكاملة تسعى إلى إيجاد حلول مستدامة، عززت أنفولا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القادرة على التكيف في المجتمعات المحلية في مناطقها الجنوبية. وتدعم خطة التكيف الوطنية في فيجي الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة للأشخاص الذين يعانون أوضاعاً هشة في عمليات صنع القرار المتصلة بالتنمية على جميع المستويات وفي جميع مراحل تصميم السياسات والخطط وتنفيذها ورصدها. وقدمت منظمة مالطة الدولية، وهي وكالة الإغاثة التابعة لمنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة لسانت جون في القدس ورودس ومالطة، الدعم للمجتمعات المحلية المعرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الجفاف والفيضانات وندرة الأغذية.

44- وسلط المتكلمون الضوء على اعتراف مجلس حقوق الإنسان بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وإنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ كمثالين على الكيفية التي عالج بها المجلس بعض قضايا حقوق الإنسان الأكثر إلحاحاً في عصرنا. وطُرح تهديد جنيف لحقوق الإنسان في العمل المناخي كمبادرة يمكن استخدامها كجسر لضمان أن تؤدي حقوق الإنسان دوراً رئيسياً في معالجة تغير المناخ مع عدم ترك أي شخص خلف الركب. وشجع المتكلمون المجلس على بذل المزيد من الجهود للتخفيف من أثر تغير المناخ على حياة الناس والمجتمعات المحلية التي تعاني أوضاعاً هشة ولحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم.

45- وطرح المتكلمون أيضاً على أعضاء فريق المناقشة عدداً من الأسئلة. ودُعي أعضاء فريق المناقشة إلى توضيح أفضل السبل لتعزيز إدماج المنظور الجنساني في العمل المناخي ومعالجة الأثر السلبي لتغير المناخ على الأشخاص الذين يعانون أوضاعاً هشة. وسأل المتكلمون أعضاء فريق المناقشة

عن كيفية ضمان المشاركة المجدية للأشخاص الذين يعانون أوضاعاً هشة بوصفهم عوامل للتغيير، بما في ذلك على الصعيد الدولي. وسألوا الفريق أيضاً عن الكيفية التي يمكن بها لمجلس حقوق الإنسان المساعدة في تعزيز أوجه التآزر والاتساق في عمل الهيئات الدولية، بما في ذلك في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل النهوض بعمل مناخي أكثر استدامة. وطلبوا من المتكلمين توضيح ما اعتبروه عوائق رئيسية أمام العمل المناخي الشامل للجميع والقائم على الحقوق وكيفية التغلب عليها. وسئل المشاركون أيضاً عن كيفية مساهمة العمل المناخي القائم على حقوق الإنسان في ضمان بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية وحماية الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة داخل تلك البلدان. وطلب المتكلمون أن يتبادل أعضاء فريق المناقشة أفضل الممارسات التي من شأنها أن تساعد الدول على تعبئة الموارد والدعم من أجل الحد من الأثر السلبي لتغير المناخ على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة.

## جيم - الردود والملاحظات الختامية

46- بعد المناقشة التحوارية، دعا رئيس مجلس حقوق الإنسان المحاورين للإدلاء بملاحظات ختامية.

47- وأشار المقرر الخاص، في ملاحظاته الختامية، إلى أن الشهادات المقدمة تبين أن تغير المناخ مشكلة عالمية، تؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم، وتؤثر بشكل خاص على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة. وأشار إلى أن ثمة حاجة إلى بناء القدرة على الصمود في مواجهة الآثار الضارة الطويلة الأجل لتغير المناخ. ودعا إلى زيادة تمثيل النساء والفتيات في اجتماعات تغير المناخ، بما في ذلك كجزء من الوفود، من أجل سد الفجوة بين الجنسين. وينبغي أيضاً إشراك الشباب والأطفال في عمليات صنع القرار المتعلقة بتغير المناخ من أجل ضمان إسماع أصواتهم. وشجع المقرر الخاص الأطراف في القاعة على إشراك النساء والفتيات والأطفال في وفودها، بما في ذلك وفودها إلى مؤتمرات الأطراف، وإشراكهم في المفاوضات الفعلية وعدم الاكتفاء بحضورهم الأنشطة الجانبية. وأعرب عن تأييده للدعوات إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، مشيراً إلى ضرورة معالجة الحالة غير المقبولة للمدافعين عن البيئة الذين يُقتلون في مختلف البلدان.

48- وحث جميع الأطراف على ضمان احترام حقوق الإنسان في إجراءات التخفيف، وذلك عن طريق التمثيل الكامل لجميع الناس، حتى يتمكنوا من تقديم مدخلات في خطط التخفيف، على النحو الذي بينته فيج في ملاحظاتها، على سبيل المثال. وأشار إلى الشواغل التي أعرب عنها الشعب الصامي فيما يتعلق بوضع توربينات الرياح على أراضيهم دون موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة، كمثال على الحاجة إلى زيادة الجهود لضمان احترام حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وحمايتهم وإعمالها أثناء العمل المناخي. وسلط المقرر الخاص الضوء على ضرورة سد الفجوة بين قطاع حقوق الإنسان وقطاع تغير المناخ، مشدداً على أن أعضاء مجلس حقوق الإنسان هم أيضاً أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وشدد على أن تحسين عملية الحوار بين البلدان وفيما بين الوفود أمر أساسي لمعالجة هذه الفجوة، مقترحاً تنظيم مؤتمر دولي يمكن فيه للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن يتحاوروا مع خبراء حقوق الإنسان.

49- وأكدت السيدة أوليفيروس لوبيز، في ملاحظاتها الختامية، أن الأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية هم من بين أكثر الفئات عرضة لتأثير تغير المناخ. وسلطت الضوء على الكيفية التي ضمنت بها أساليب عيش أجداد هذه الشعوب بقاء مجتمعاتها والحفاظ على التنوع البيولوجي في أقاليم الحياة الخاصة بها. وقالت إن الذين يدافعون عن تلك الأقاليم يخوضون كفاحاً مستمراً من أجل الاعتراف بحقوقهم، بما في ذلك الحق في المشاركة. ودعت كذلك إلى الاعتراف بالمدافعين عن أقاليم الحياة كحلفاء في استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

50- وأشارت إلى أن من شأن الاعتراف بحق المجتمعات الأصلية والمحلية في تقرير المصير أن يسهم بفعالية في الحد من أوجه الضعف في تلك المجتمعات وزيادة قدرتها على الصمود والتكيف فيما يتعلق بتغير المناخ، مع تعزيز حفظ النظم الإيكولوجية. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى الحاجة الملحة إلى ضمان وصول الموارد المالية والدعم اللازمين لمعالجة آثار تغير المناخ إلى المجتمعات الأصلية والمحلية وتلك التي تعيش أوضاعاً هشّة، ولا سيما النساء والفتيات اللاتي يواجهن حالياً عقبات تحول دون مشاركتهن الكافية في عمليات الحوكمة المحلية.

51- وأشار السيد موفيت إلى توافق آراء المشاركين في حلقة النقاش فيما يتعلق بالتداعيات الحاسمة لتغير المناخ على حقوق الإنسان وأثره الحاد على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة. وتشمل الآثار الواضحة لذلك الحاجة الملحة إلى التوقف عن استخدام الوقود الأحفوري الذي يمثل السبب الرئيسي لأزمة المناخ وإلى تسريع التمويل، ليس فقط للتخفيف من آثار تغير المناخ، ولكن أيضاً لتمويل جهود التكيف وتعويض الخسائر والأضرار.

52- وأكد أنه في حين أن تغير المناخ مثل تهديداً في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وهديداً عاجلاً ومتسارعاً في الثمانينيات والتسعينيات، فإنه تحول الآن إلى واقع معاش يتزايد تأثيره على حياة البشر وسبل عيشهم وعلى حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. واختتم كلمته بالقول إن ذلك جعل جميع الجهات المعنية أمام مسؤولية فورية وعاجلة، ولا سيما البلدان والشركات التي شاركت أكثر من غيرها في خلق الأزمة، لمعالجة الأثر السلبي الذي أحدثته في مجال حقوق الإنسان. وتطلب ذلك زيادة عاجلة في التمويل المناخي تركز على تلبية الاحتياجات غير الملباة للتكيف والاستجابة للخسائر والأضرار المتزايدة الناجمة عن أزمة المناخ.

53- وعقب الملاحظات الختامية، اختتم رئيس مجلس حقوق الإنسان المناقشة.

## رابعاً - التوصيات

54- أكد المتحدثون أن تغير المناخ يمثل أزمة عدالة بيئية واجتماعية، وأنه لكي يكون العمل المناخي فعالاً تماماً، يجب أن يدمج وجهات نظر الأشخاص الذين يعانون أوضاعاً هشّة. ويشمل ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والريفية والفلاحين والمهاجرين والأقليات والأطفال والمسنين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص الذين يعانون أوضاعاً هشّة. ودُعيت الدول إلى تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان ومنظور متعدد الجوانب للعمل المناخي من أجل التصدي لأثر تغير المناخ، ولا سيما على الأشخاص الذين يعانون أوضاعاً هشّة والأشخاص الأكثر تعرضاً للأثر السلبي لتغير المناخ بسبب أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة.

55- وينبغي للدول أن تخفض على وجه الاستعجال انبعاثاتها من غازات الدفيئة، تمشياً مع مسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة، التي تتحملها البلدان المتقدمة بسببها مسؤولية متزايدة عن التصدي لأزمة المناخ التي تسببت فيها. ودعا المتكلمون الدول إلى وضع حد لدعم الوقود الأحفوري ووضع خطط للتخفيف والتكيف تتماشى مع توصيات الأوساط العلمية، فضلاً عن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان.

56- وحُثت الدول على ضمان أن يتمكن الأشخاص الذين يعانون أوضاعاً هشّة من المشاركة الفعالة في صنع القرارات المتعلقة بالمناخ والتأثير فيها. إذ ينبغي لها أن تتخذ تدابير لتعزيز تمثيل الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة في الاجتماعات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك كجزء من وفودها إلى مؤتمرات الأطراف، وضمن مشاركتها الفعالة والهادفة في المفاوضات.

- 57- وينبغي للدول أن تعزز قدرة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة على الصمود وأن تدعم التعافي من الآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ. وسلط المتكلمون الضوء على الصلة بين تغير المناخ والنزاعات وحالات التشرد وحثوا الدول على اتخاذ تدابير لمنع نشوب النزاعات بسبب التنافس الناجم عن تناقص الأراضي والموارد الزراعية نتيجة لتغير المناخ.
- 58- ودعا العديد من المتحدثين إلى توفير حماية أفضل للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، الذين خاطر العديد منهم بحياتهم للدفاع عن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة - لصالح البشرية جمعاء.
- 59- وشدد المتحدثون على الحاجة إلى الاعتراف بالمساهمة الهامة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من خلال استخدام معارفها وممارساتها التقليدية. وسلط الضوء على الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك حقوقها في الأراضي والموارد وحققها في تقرير المصير، بوصفه ضرورياً للعمل المناخي المستدام القائم على حقوق الإنسان.
- 60- وينبغي للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس أن تفي بالتزاماتها بتعبئة التمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من خلال التعاون الدولي لدعم العمل المناخي في البلدان النامية.
- 61- ويجب على الدول زيادة التمويل الدولي للمناخ، بما يتماشى مع مسؤولياتها بموجب اتفاق باريس والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتم التشديد على الحاجة إلى ضمان وصول التمويل المناخي إلى الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة بشكل مباشر، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء في المناطق النائية.
- 62- ودعا عدة متكلمين إلى زيادة التمويل للتعويض عن الخسائر والأضرار وعن جهود التكيف، بما في ذلك من خلال إنشاء مرفق تمويل جديد للتعويض عن الخسائر والأضرار بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للتعويض عن الأثر غير المتناسب لتغير المناخ على البلدان النامية.
- 63- وشدد المتكلمون على أن شركات الأعمال التجارية مسؤولة قانوناً عن انبعاثات غازات الدفيئة المتزايدة، وينبغي مساءلتها وإلزامها بدفع تكاليف آثار تغير المناخ، مسلطين الضوء على الأثر العابر للحدود والأثر العميق بوجه خاص لتغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.
- 64- ودعا المتكلمون إلى زيادة أوجه الاتساق بين الوثائق الختامية لمختلف هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتغير المناخ. وعقب اعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار 13/48، الذي يعترف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، دعت الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى إدراج إشارات صريحة إلى حقوق الإنسان في مقررات المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في الاتفاقية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحسين حماية حقوق المجتمعات الأكثر عرضة لتغير المناخ، بما يتماشى مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان والتزاماتها المتعلقة بتغير المناخ.